

INFCIRC/1233
27 آب/أغسطس 2024

نشرة إعلامية

توزيع عام
عربي
الأصل: الإنكليزية

رسالة مؤرخة 23 تموز/يوليه 2024 من الرئيسين المشاركين للعملية التحضيرية الخاصة بالإعلان الوزاري للمؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي (مؤتمر ICONS) لعام 2024، تتعلق ببيان الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي لعام 2024: التخطيط للمستقبل

1- في 23 تموز/يوليه 2024، تلقت الأمانة مذكرة شفوية من الممثلين المقيمين لأستراليا وكازاخستان، وهما الرئيسان المشاركان للعملية التحضيرية الخاصة بالإعلان الوزاري للمؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي (مؤتمر ICONS) لعام 2024، وقد أُلحِقَ بالمذكرة بيان الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي لعام 2024: التخطيط للمستقبل.

2- وحسبما هو مطلوب، تُعمَّم طَيَّه المذكرة الشفوية وملحقها لتطلَّع عليهما جميع الدول الأعضاء.

سعادة السيد رافائيل ماريانو غروسي
المدير العام
للكالة الدولية للطاقة الذرية،
فينا

فينا، 23 تموز/يوليه 2024

سعادة المدير العام،

يتقدّم الرئيسان المشاركان للعملية التحضيرية الخاصة بالإعلان الوزاري للمؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي (مؤتمر ICONS) لعام 2024، وهما الممثل المقيم لأستراليا، سعادة السيد إيان دافيد غراينج بيغز، والممثل المقيم لكازاخستان، سعادة السيد مختار تيلوبردي، بأطيب تحياتهما إلى الكالة الدولية للطاقة الذرية (الكالة) ويشرفهما أن يطلبوا توزيع البيان المشترك المرفق - الذي أدلى به الرئيسان المشاركان للمؤتمر الدولي المعني بالأمن النووي وقت افتتاح المؤتمر - على جميع الدول الأعضاء في الكالة في شكل نشرة إعلامية (INFCIRC) صادرة عن الكالة.

ويغتنم الرئيسان المشاركان للعملية التحضيرية هذه الفرصة ليعربا مجدداً للكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسمى آيات تقديرهما.

[التوقيع]

الرئيس المشارك
سعادة السيد مختار تيلوبردي
الممثل المقيم لكازاخستان لدى
الكالة الدولية للطاقة الذرية

[التوقيع]

الرئيس المشارك
سعادة السيد إيان بيغز
الممثل المقيم لأستراليا لدى
الكالة الدولية للطاقة الذرية

بيان الرئيسين المشاركين

للمؤتمر الدولي

المعني بالأمن النووي لعام 2024: التخطيط للمستقبل

20-24 أيار/مايو 2024

حظي هذا البيان بتأييد 76 دولة عضواً في الوكالة، وهي: أذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإستونيا، وإسرائيل، وأفغانستان، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي، وأوزبكستان، وأوكرانيا، وأيرلندا، وآيسلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، وبلجيكا، وبلغاريا، وبنما، وبولندا، وبيرو، وتركيا، والجبل الأسود، والجمهورية التشيكية، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجمهورية مقدونيا الشمالية، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، والدانمرك، ورومانيا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وسنغافورة، والسودان، وسويسرا، وشيلي، والصين، وطاجيكستان، وغانا، وغواتيمالا، وفرنسا، والفلبين، وفنلندا، وقيرغيزستان، وكازاخستان، والكرسي الرسولي، وكرواتيا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ولاتفيا، ولختنشتاين، ومالطة، والمغرب، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ومملكة هولندا، ومنغوليا، وميانمار، والنرويج، ونيبال، ونيجيريا، ونيوزيلندا، والهند، وهندوراس، وبنغلاديش، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، واليونان.

1- نحن، الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) بشأن الأمن النووي: التخطيط للمستقبل، نجدد التأكيد على التزامنا بإدامة وتعزيز الأمن النووي الفعال والشامل لجميع المواد النووية والمواد المشعة الأخرى والمرافق النووية.

2- ونعيد التأكيد على أن مسؤولية الأمن النووي داخل دولة ما تقع برمتها على عاتق تلك الدولة، طبقاً لالتزاماتها الوطنية والدولية، ونضع في اعتبارنا الحقوق السيادية لكل دولة عضو.

3- ونؤكد مجدداً الأهداف المشتركة المتمثلة في منع الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وندرك أن الأمن النووي يسهم في السلام والأمن الدوليين، ونشدد على الحاجة الماسة إلى إحراز التقدم في نزع السلاح النووي وأن هذه المسألة ستظل محل نقاش في جميع المحافل المعنية، بما يتسق مع واجبات الدول الأعضاء والتزاماتها في هذا الصدد.

4- ونقر بأن من شأن تدابير الأمن النووي أن تعزز الثقة العامة بالاستخدام السلمي للتطبيقات النووية. ونقر أيضاً بأن تلك التطبيقات تسهم في التنمية المستدامة للدول الأعضاء، وينبغي أن نضمن ألا تؤدي التدابير التي يُراد بها تعزيز الأمن النووي إلى عرقلة التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للتطبيقات النووية.

5- ولا نزال نشعر بالقلق إزاء المخاطر والتهديدات القائمة والناشئة التي تحيط بالأمن النووي، ونعرب عن التزامنا بالتصدي لها. وندرك أن التكنولوجيات الناشئة والابتكارية، بما يشمل الذكاء الاصطناعي، تنطوي على

تحديات وفوائد محتملة على حد سواء. وندرك أيضاً في هذا الصدد أن التعاون الدولي مهم في دعم النظم الوطنية للأمن النووي، وهو يساعدنا على تحقيق أقصى قدر من الفوائد وعلى مواجهة التحديات في الوقت ذاته.

6- وندعم عمل الوكالة في مساعدة الدول الأعضاء، عند الطلب، على إنشاء نظم وطنية فعالة ومستدامة للأمن النووي وتحسينها، بوسائل منها وضع الإرشادات، وتقديم الخدمات الاستشارية، وبناء القدرات، وندعم من هذا المنطلق دورها المركزي في تيسير التعاون الدولي وتنسيقه بغية تعزيز الأمن النووي، وكذلك دورها في تيسير الأنشطة الإقليمية، حسب الاقتضاء.

7- ونقر بأن الحماية المادية هي عنصر رئيسي من عناصر الأمن النووي، وندعم مواصلة تطوير المساعدة التي تقدمها الوكالة في المجالات التي تهتم الدول الأعضاء لتشمل الوقاية والردع والكشف والتعطيل والتصدي.

8- ونشدد على أن شن أي هجمات أو التهديد بشنها على المرافق النووية المكرسة للأغراض السلمية قد يخل بالأمن النووي، وندكر بالتزاماتنا في هذا الصدد. ونشير إلى قرارَي المؤتمر العام GC(XXIX)/RES/444 وGC(XXXIV)/RES/533، وإلى المقرر GC(53)/DEC/13 الذي اعتمده المؤتمر العام بالإجماع في عام 2009.

9- وندرك ضرورة ضمان قدرة النظم الوطنية للأمن النووي على الصمود والقدرة على التأهب للطوارئ في جميع الظروف، بما فيها الظروف الاستثنائية. ونشير إلى "الركائز السبع التي لا غنى عنها لضمان الأمان والأمن النوويين أثناء النزاع المسلح"، التي حددها المدير العام للوكالة.

10- ونشجع الدول الأعضاء على تنفيذ تدابير التخفيف من التهديدات والحد من المخاطر التي تسهم في تحسين الأمن النووي، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، ضمان حماية المواد النووية والمواد المشعة الأخرى والمرافق النووية، وفقاً للتشريعات الوطنية.

11- وندعو جميع الدول الأعضاء التي تحوز في أي تطبيق من التطبيقات اليورانيوم الشديد الإثراء والبلوتونيوم المفصول، اللذين يتطلبان اتخاذ تدابير احتياطية خاصة لضمان أمنهما، إلى الحرص على تأمين هاتين المادتين وحصرهما على النحو المناسب من جانب الدولة المعنية وداخل أراضيها، ونشجع الدول الأعضاء على المضي قدماً، بصورة طوعية، في تقليص كميات اليورانيوم الشديد الإثراء في المخزونات المدنية إلى أقصى حد، حين يكون ذلك ممكناً من الناحيتين التقنية والاقتصادية.

12- ونشدد على أهمية الاعتبارات المتعلقة بالأمن النووي في سياق الاهتمام المتزايد بتطوير ونشر التكنولوجيات والمفاعلات النووية المتقدمة، بما فيها المفاعلات النمطية الصغيرة، طبقاً لالتزامات الدول الأعضاء في هذا الصدد.

13- ونقر بالتهديدات التي يواجهها الأمن الحاسوبي وبتهديدات شن هجمات سيبرانية على المرافق النووية، وكذلك الأنشطة المرتبطة بها، بما في ذلك إنتاج المواد النووية والمواد المشعة واستخدامها وخزنها ونقلها، ونسلط الضوء على ضرورة أن تواصل الدول الأعضاء معالجة المخاطر المحدقة بالأمن الحاسوبي عند تعزيز حماية المعلومات الحساسة والنظم الحاسوبية، ونشجع الوكالة على الاستمرار في تعزيز التعاون الدولي ومساعدة الدول الأعضاء، عند الطلب، في هذا الصدد.

14- ونؤكد مجدداً أهمية مواصلة الترويج لعالمية اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتنفيذ الدول الأطراف في الاتفاقية لأحكامها ولتعديلها. ونشير إلى انعقاد مؤتمر عام 2022 للأطراف في تعديل اتفاقية الحماية المادية

للمواد النووية، الذي خلص إلى أن الاتفاقية بصيغتها المعدلة مناسبة، ونطلع إلى انعقاد المؤتمر الثاني للأطراف وإلى استعراض تنفيذ الاتفاقية ومدى ملاءمتها. كذلك، نؤكد مجدداً أهمية الصكوك القانونية الدولية الأخرى في المجال النووي، مثل الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

15- ولننزم بالحفاظ على الأمن الفعال للمصادر المشعة طوال دورة حياتها، بما يتسق مع أهداف مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها وإرشاداتها التكميلية.

16- ونشدد على أهمية النقل الآمن للمواد النووية والمواد المشعة الأخرى، وإقراراً بالارتفاع المستمر في كميات هذه المواد، نشدد على ضرورة اتخاذ الدول الأعضاء تدابير فعالة، بما يتسق مع التزاماتها الدولية والوطنية.

17- ونشجع الوكالة على أن تواصل، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء، تيسير عملية التنسيق الرامية إلى معالجة الترابط بين الأمن النووي والأمان النووي، حسب الاقتضاء.

18- ونجدد تأكيد التزامنا بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى وضمان عدم تمكّن جهات فاعلة من غير الدول من استخدام هذه المواد لأغراض شريرة، ونشجع الدول الأعضاء على مواصلة تقاسم المعلومات، على أساس طوعي، بوسائل منها القنوات المتاحة في هذا الصدد. والدول التي تقدّم إخطارات لإدراجها في قواعد البيانات مسؤولة عن دقة هذه المعلومات وموضوعيتها وطابعها التقني البحث.

19- وندعم جهود الوكالة والدول الأعضاء الرامية إلى تعزيز ثقافة الأمن النووي في إطار الثقافة المؤسسية بطريقة متوازنة ومستندة إلى تقييم المخاطر، وكذلك جهودها الرامية إلى الوقاية من التهديدات الداخلية والتخفيف منها، ولا سيما من خلال توفير فرص التعليم والتدريب، وننوه في هذا الصدد بمساهمة الكيانات المؤسسية المعنية الأخرى، مثل الهيئات الرقابية والأوساط الصناعية.

20- ونرحب بافتتاح المركز التدريبي والإيضاحي في مجال الأمن النووي التابع للوكالة، الذي يكمل عمله عمل مراكز دعم الأمن النووي ومراكز الامتياز في الدول الأعضاء والمراكز المتعاونة مع الوكالة، والذي يدعم الوكالة في جهودها الرامية إلى بناء القدرات لتدعيم نظم الأمن النووي الوطنية، وهو ما يبرز أهمية دعم الدول الأعضاء لهذا المركز.

21- ونشجع الأمانة والدول الأعضاء في الوكالة على مواصلة الجهود التي تبذلها لغرض تعليم وتنمية مهارات الجيلين الحالي والمقبل من المهنيين العاملين في مجال الأمن النووي.

22- ونشجع الدول الأعضاء على استخدام البعثات الاستعراضية والخدمات الاستشارية التي تقدّمها الوكالة في مجال الأمن النووي وعلى المساهمة فيها بصورة طوعية.

23- وندعو الدول الأعضاء إلى أن تعمل، حسب الاقتضاء، على دعم الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في مجال الأمن النووي وأن تسهم فيها من خلال توفير الخبراء وتقاسم الخبرات الوطنية وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، وكذلك من خلال تسليط الضوء على ما حققته مؤخراً من نجاحات، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحماية المعلومات الحساسة والمعلومات السرية.

24- ونقر بأن صندوق الأمن النووي هو أداة مهمة لأنشطة الوكالة في مجال الأمن النووي. وسنستمر، على أساس طوعي، في توفير الأموال لصندوق الأمن النووي، وكذلك الموارد التقنية والبشرية، حسب الاقتضاء، بما يمكن الوكالة من تنفيذ عملها في مجال الأمن النووي وتقديم الدعم، عند الطلب، إلى الدول الأعضاء التي تحتاج إليه.

25- وندعو بتعزيز التوزيع الجغرافي العادل والمساواة بين الجنسين في إطار أنشطة الأمن النووي التي تضطلع بها الوكالة، ونشجع الدول الأعضاء على بناء قوى عاملة شاملة للجميع ضمن نظمها الوطنية للأمن النووي، بما يشمل كفاءة المساواة في الحصول على التعليم والتدريب.

26- وندعو الأمانة والدول الأعضاء في الوكالة إلى وضع هذا البيان في اعتبارها في عملية التشاور بين الأمانة والدول الأعضاء أثناء وضع خطة الوكالة للأمن النووي للفترة 2026-2029، مع مراعاة وقائع هذا المؤتمر أيضاً، حسب الاقتضاء.

27- وندعو الوكالة إلى الاستمرار في تحسين التواصل مع الدول الأعضاء بشأن أنشطتها في مجال الأمن النووي وتيسير تبادل المعلومات التقنية والعلمية عن خيارات التكنولوجيا النووية والإشعاعية في ميدان الأمن النووي.

28- وندعو الوكالة إلى مواصلة تنظيم المؤتمرات الدولية المعنية بالأمن النووي مرة كل أربع سنوات، ونشجع جميع الدول الأعضاء على المشاركة فيها على مستوى وزاري.